الأمم المتحدة

A/65/508

الجمعية العامة

Distr.: General
14 October 2010
Arabic
Original: French

الدورة الخامسة والستون

البند ١١٥ من جدول للأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

211010 211010 10-58155 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدلى به السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقدته الجمعية العامة (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) تيتي **أنتونيو**
السفير
المراقب الدائم

بيان معالي السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقدته الجمعية العامة

يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم ظهيرة هذا اليوم أمام الجمعية الموقرة. وأود أولا أن أعرب عن خالص شكري للأمم المتحدة على تنظيم هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى من أجل تقييم ما أحرزه العالم من تقدم وما يواجهه من تحديات فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ في إطار التزامات قمة الألفية الرامية إلى عدم ''ادخار أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، رجالا ونساء وأطفالا، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية''.

واسمحوا لي، تنويرا لمناقشات هذا الاجتماع الرفيع المستوى، أن أشاطركم حالة التقدم الذي أحرزته القارة الأفريقية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأحيطكم علما بتجاربنا وما توصلنا إليه من حلول محلية وبعوامل التقدم والتحديات الناشئة التي تعترض سبيلنا نحو تحقيق تقدم القارة.

ولهذا الاجتماع أهمية أساسية؛ فهو مناسبة ذات أهمية حاسمة تُعقد ونحن في نهاية العقد الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، قبل خمس سنوات من حلول موعد عام ٢٠١٥، وفي وقت ما زال فيه الغموض يلف استدامة الاقتصاد العالمي. كما يتيح لنا هذا الاجتماع الرفيع المستوى فرصة لإبراز الجهود التي ينبغي للبلدان الأفريقية أن تبذلها، بمساعدة من المجتمع الدولي، من أجل التوصل إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وسوف يستند هذا الاجتماع إلى جملة أمور منها نتائج المؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية، المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (إعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية) ومؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية؛ بغية تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية ودعم الاستراتيجيات الرامية إلى منع التراجع الاقتصادي وتعجيل التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها عالميا.

وقد تم إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وقطعت القارة، ككل، شوطا مهما نحو بلوغ بعض الأهداف كالمتعلقة منها بالتعليم الابتدائي والتكافؤ بين الجنسين وتمكين النساء سياسيا وسبل الحصول على مياه الشرب ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أصبح العلاج بمضادات الفيروسات القهقرية متوافرا بشكل متزايد في عدد كبير من البلدان، كما انخفضت معدلات الوفيات النفاسية في بعض الأماكن. غير أن أفريقيا لن تتمكن، بالوتيرة الحالية، من بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما المتعلقة

منها بالصحة. ذلك لأن في أفريقيا لا تزال واحدة من بين ١٦ امرأة تموت أثناء الوضع وفي كل دقيقة يموت ٨ أطفال، من بينهم اثنان من المواليد، وذلك في ظروف كان من الممكن الحيلولة دونها بسهولة.

ولعكس هذا الاتجاه، أطلق الاتحاد الأفريقي في أكثر من ١٣ بلدا حملة للإسراع بوتيرة الحد من الوفيات النفاسية في أفريقيا، تحت شعار ''أفريقيا غير متجاهلة: لا ينبغي أن تموت أثناء الولادة''. ومن المقرر إطلاق هذه الحملة بحلول نهاية هذا العام في سبعة بلدان أخرى. وفي عام ٢٠٠٦، وهو آخر عام تتوافر بياناته، سجل العالم ٠٠٠ ٨٨٠ وفاة بسبب الملاريا؛ ووقعت ٩١ في المائة من هذه الوفيات في أفريقيا، منها ٨٥ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام.

وقد ألقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بمزيد من الظلال على آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. ورغم كل ذلك، لا نزال مقتنعين بأن القارة قادرة على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بانتهاج سياسات حكيمة وإيجاد تمويل كافٍ. ومن ثم، علينا أن نحرص على تطبيق السياسات المناسبة وتعبئة الدعم من أجل انتشال أفريقيا من براثن الفقر؛ لا سيما وأن المسؤولية الأولية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تقع على عاتق القارة الأفريقية، وإن كان على الشركاء الدوليين، كذلك، مسؤولية كبيرة في الوفاء بالتزاماتهم وتقديم الدعم للاستراتيجيات التي تضعها البلدان.

ويظهر النمو الاقتصادي في أفريقيا بعض بوادر الانتعاش بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. فقد بلغ معدل النمو ٤,٧ في المائة عام ٢٠١٠ وسوف يبلغ ٥,٦ في المائة عام ٢٠١١. ولئن كان هذان المعدلان أدنى مما كانا عليه قبل بداية الأزمة وأقل مما يلزم لخفض الفقر بمقدار النصف قبل حلول عام ٢٠١٥، فإنهما يشكلان الأساس الضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتضع العديد من البلدان الأفريقية سياسات ابتكارية إذا أخذت بها بقية بلدان القارة سوف تؤدي إلى نتائج إيجابية من شأنها أن تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وهناك خيارات ينبغي القيام بها؛ ولا بد أن تكون صائبة وفي الوقت المناسب.

لذا، اتخذ الاتحاد الأفريقي، في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في كمبالا، أوغندا، في تموز/يوليه ٢٠١٠، موقفا أفريقيا مشتركا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية أكدوا فيه من جديد عزم القارة على العمل يدا بيد سعيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل القضاء على الفقر ووضع البلدان الأفريقية، فرديا وجماعيا، في مسار النمو والتنمية المستدامين.

والبلدان الأفريقية مصممة على بذل جهود متضافرة لتهيئة الظروف المناسبة لحشد الموارد الوطنية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وإيجاد بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص بغية التعويض عما ضاع من فرص للاستثمار في القطاعات الأساسية مثل المياه والخدمات العقارية والصحة بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي قطاعات أخرى للهياكل الأساسية.

وتملك أفريقيا الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد. فعلينا أن نسرع في تنفيذ مختلف أطرنا الإنمائية على صعيد القارة والوفاء فورا بالالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على أنفسهم في مجالات مختلفة، مثل الزراعة والتعليم والصحة والإحصاءات والعمالة والسلام والأمن، التي تشكل وسائل يمكن أن تفضي إلى التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويمكن تحقيق ذلك شريطة الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها كبار شركائنا، أي مجموعة الثمانية وغيرها من الجهات الشريكة في التنمية، الذين تعهدوا عام ٢٠٠٥ بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي كمساعدة يمكن التنبؤ بها؛ ومبلغ ٣٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة الذي تعهد الشركاء في كوبنهاغن بدفعه للبلدان النامية لمساعدتها على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وشريطة اتخاذ تدابير لمكافحة تهريب رؤوس الأموال الأفريقية وبالتالي الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

ولا أريد أن أختتم بياني دون أن أعرب عن صادق امتناني لجميع رؤساء الدول والحكومات الحاضرين في هذا الاجتماع على اهتمامهم الدائم بمستقبل القارة الأفريقية ورفاهيتها.

ويشجعكم الاتحاد الأفريقي على مواصلة هذا الجهد الأساسي على الدوام في هذا الاتجاه من أجل تنمية قارتنا. واسمحوا لي أيضا أن أشكر شركاءنا على ما يقدمونه لأفريقيا من دعم متواصل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعوتكم إلى الانضمام إلينا في السعي الدؤوب إلى مكافحة الفقر من أجل ضمان حياة أفضل للشعوب الأفريقية.